



السادة / البورصة المصرية

تحية طيبة وبعد ،،،

نتشرف أن نرفق لسيادتكم تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات عن أعمال السنة المنتهية في ٢٠١٦/٦/٣٠

مع التفضل بالاستلام ،،،

وتفضلاً بقبول وافر تقدير والاحترام

رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب

مهندس محمد نبيل محمود عطيه

٥١٦٩١٥٨



٤٢

جمهوريّة مصر العَرْبِيَّةُ
الجهاز المركزي للمحاسبات



ادارة مراقبة حسابات الصناعات الغذائية
٢٠١٧ سالم سالم وعيسي حمدى العجوزة
٤٣ صفيه زغلول الاسكندرية

السيد المهندس / رئيس مجلس إدارة والعضو المنتدب
شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها .

تحية طيبة وبعد ،

مرفق لسيادتكم تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية المعدلة

للشركة في ٢٠١٦/٦/٣٠

برجاء التفضل بالدراسة والتنبيه باتخاذ اللازم ،
وتفضلاً بقبول فائق الاحترام ،

تحرير في ٢٠١٦/٩/٢٩

وكيل أول الوزارة
مدير ادارة مراقبة الحسابات
محمود مصطفى
(محاسب / ممدوح مصطفى رزق)

٠٠٠٠/عماد

تقرير مراقب الحسابات
على القوائم المالية المعدلة لشركة الزيوت
المستخلصة ومنتجاتها في ٢٠١٦/٦/٣٠

إلى السادة / مساهمي شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها (ش . م . م)

تقرير عن القوائم المالية

راجعنا القوائم المالية المرفقة لشركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها (شركة مساهمة مصرية خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١) المتمثلة في الميزانية في ٢٠١٦/٦/٣٠ والبالغ إجمالي الاستثمار بها نحو ١٥٧٥٥٥ مليون جنيه وقائمة الدخل بصافي خسارة بنحو ١٢٩٩٢ مليون جنيه وكذا قائمتي التغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات .

مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية مسؤولية إدارة الشركة فالإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية وتتضمن مسؤولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض القوائم المالية عادلاً وواضحاً خالية من أي تحرifات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف .

مسؤولية مراقب الحسابات

تحصر مسؤوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها ، وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية ، وتطلب هذه المعايير تحطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أي أخطاء هامة ومؤثرة .

وتنصمن أعمال المراجعة أداء إجراءات الحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والافصاحات في القوائم المالية، وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم الشخصي للمرأقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهامة والمؤثرة في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ ، ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المرأقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل الواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة، وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية .
وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعدي أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية .

أساس الرأي المحفوظ : -

* تم جرد الأصول الثابتة في ٢٠١٦/٦/٣٠ بمعرفة إدارة الشركة وتحت مسؤوليتها وتحت اشرافنا الاختباري وفي حدود الامكانيات المتاحة، وتم حساب الاحالك وفقاً للقواعد والمعدلات المتعارف عليها وكذلك المتبعة في السنوات السابقة وقد لوحظ ما يلى : -

- ١- ضمن حساب الأصول الثابتة - أراضى - نحو ١٦٥ ألف جنيه قيمة مصروفات تمهيد وتجهيز أرض مصنع محرم بك ومبني الإدارة بمساحة نحو ٦١ ألف متر٢، منها ما هو محل نزاع قضائي على ملكيته مع محافظة الإسكندرية ممثلة في جهاز حماية أملاك الدولة الذي يطالب بمقابل انتفاع عن مساحة نحو ٤٣ ألف متر٢ بناء علي الإنذار الوارد للشركة برقم ٢/١٦٤٨ بتاريخ ٢٠١٦/٧/٣١ بمبلغ نحو ١٧٥ مليون جنيه ، وبباقي المساحة بنحو ١٨ ألف متر٢ سلمتها الشركة بموجب محضر اتفاق في ١٩٨٨/٦/٩ من شركة الغازات الصناعية وهي غير مسجلة .

يتعين اتخاذ الاجراءات اللازمة ومخاطبة كافة الجهات السيادية للتوصيل الى حل هذا النزاع حفاظاً على حقوق الشركة وهي لا يؤثر ذلك على استمراريتها ولتتمكن الشركة لتلك الاراضي وتسجيلها مع العمل على تكوين المخصص اللازم لمواجهة تلك المطالبات .

٢ - لازالت ملاحظاتنا قائمة بشأن عدم قيام الشركة باتخاذ الاجراءات اللازمة لتقدير واثبات وتسجيل اراضي وعقارات آلت للشركة بموجب احكام قضائية وإجراءات قانونية بتسوية مديونيات عملاء متغرين عن السداد دون اجراء تلك التسوية حيث تبين استمرار قيد تلك الارصدة بحسابات العملاء .

وقد بلغ ما امكن حصره من تلك الاراضي والعقارات ما يلى : -

أ - مخزن ومكتب وبدرום بحي المطرية بمساحات مختلفة آلت للشركة بالشراء من العميل / فرج محمد عبد الرحيم لتسوية مديونيته مع المدعى العام الاشتراكي في ٢٠٠٤/٨/٣ مقابل نحو ٩٠٠ ألف جنيه من اجمالي المديونية المستحقة عليه وبالبالغة نحو ٤٧٧ مليون جنيه والباقي بنحو ٥٧٧ ألف جنيه مسجل باسم / ياسر فرج محمد في ٢٠١٦/٦/٣٠ دون موافقتنا بالسند الذي يؤيد ذلك .

ب - عقارات بمدينة السادات بمساحة نحو ٩٢٥ م٢ وارض زراعية بمساحة ١٨ سهم ، ٨ قيراط بمدينة قويتنا آلت للشركة بموجب التنازل عنها من العميل / احمد عبد الحميد الفلاح مقابل المديونية المستحقة عليه بالرغم من التحفظ علي اموال العميل من جهاز الكسب غير المشروع وتبلغ المديونية المستحقة عليه في ٢٠١٦/٦/٣٠ نحو ٥٧٣ مليون جنيه ولم تتخذ الشركة أي اجراء بشأنها .

ج - مخزن بمدينة المنصورة بمساحة ٢١٢٩ م٢ ومساحة عقارية ٢ قيراط على المشاع آلت للشركة من العميل/ عبد الحميد السيد ابراهيم بموجب حكم قضائي .

د - مخبز بمدينة دسوق بمساحة ٢٩ م² ألت ملكيته للشركة بموجب عقد البيع الابتدائي من العميل / عبد الشافى حسن نحراوى وتبلغ المديونية المستحقة عليه فى ٢٠١٦/٦/٣٠ نحو ٢٠ ألف جنيه.

وقد قامت الشركة باخلاء العقار من محتوياته دون اتخاذ الاجراءات اللازمة لاضافتها على اصول الشركة وتم تأجيره .

يتعين اتخاذ الاجراءات اللازمة بشأن حصر وتقدير واثبات وتسجيل تلك الاراضى والعقارات باسم الشركة وتسوية قيمة المديونية ودراسة الانخفاض فى قيمتها ومراعاة اثر ذلك على القوائم المالية فى ٢٠١٦/٦/٣٠ .

٣ - ضمن حساب المبانى نحو ٣٦ ألف جنيه قيمة مبانى مصنع ومعرض ومخزن الصابون التابع للشركة بالورديان بالاسكندرية والمقام على مساحة نحو ٢٧١٠ متر٢ مستأجرة من ورثة / جان ستافرو بندوبليس طبقاً لقرار التأمين الصادر لصالح الشركة بحق الانتفاع بذلك العقارات .

وقد تبين صدور حكم ابتدائى باخلاء الارض وتسليم العقارات للملك الجديد / حمدى عبد الرازق عبد الواحد بالدعوىين رقمى ٣٤٦٠، ٥٨٣٣ لسنة ٢٠٠٨ وذلك لثبت الضرر للملك والذي أقام الدعوى رقم ٤٩١ لسنة ٢٠١٤ بطلب اخلاء الشركة للارض وتسليم العقارات المذكورة خالية من أى اشغالات .

يتعين اتخاذ الاجراءات القانونية لبحث الاسباب التي أدت الى صدور حكم الاخلاء وتحديد المتسبب ، مع قيام الشركة باتخاذ كافة الاجراءات لحفظ حقوقها .

٤ - تضمنت الأصول الثابتة نحو ٧ ر ١٣ مليون جنيه تمثل القيمة الدفترية لآلات عاطلة بمصانع الشركة المختلفة متوقفة عن الإنتاج منذ سنوات لعدم جدوى تشغيلها واختلاف الأذواق لدى المستهلكين ووجود نزاع قانوني لجزء منها وتبلغ صافي القيمة الدفترية لها في ٢٠١٦/٦/٣٠ نحو ٧ ر ١ مليون جنيه بعد خصم الأضمحلال في قيمتها التي قدرته الشركة هذا العام بنحو ٧٢٥ ألف جنيه .
نوصي بدراسة إمكانية تأهيل تلك الأصول للإنتاج أو بيعها للوصول لقصوى استفادة اقتصادية ممكنه للشركة .

- ضمن اضافات الأصول الثابتة - الآلات نشاط انتاجي - عدد ٢ ماكينة شرنك تم شراؤها من شركة انترناشونال باك لأنظمة التغليف لشركة الزجاجات الخاصة بزيت التموين بتكلفة إجمالية بلغت نحو ٩٠٢ ألف جنيه وتم اضافتها في ٢٠١٥/١٠/١٥ .

وقد تبين لنا عدم استخدامهما في تغليف الزيت التمويني حتى ٢٠١٦/٦/٣٠ مما يشير إلى عدم دراسة الجدوى الاقتصادية السابقة لعملية الشراء في ظل الخطة الإنتاجية والتسويقة .

يتعين تحقيق الأمر وتحديد المسئولية والإفادة .

- تضمنت المشروعات تحت التنفيذ نحو ٩٢٥ مليون جنيه قيمة مشروع وحدة السليكات منذ عام ٢٠٠٣ لم يتم استلامه بمعرفة الشركة لوجود عيوب فى التصنيع حال دون استلامه من المقاول (شركة الغرابلى) والموضوع محل نزاع قضائى بالدعوى رقم ٢٠٠٨/٣٧٨١ (وتم الإحالة) للخبر بجلسة ٢٠١٥/١٠/٢١ .
يتعين دراسة الأضمحلال في قيمة المشروع طبقا للمعيار المصرى رقم ٣١ "اضمحلال قيمة الأصول" واتخاذ الإجراءات الازمة مع مراعاة اثر ذلك على القوائم المالية للشركة في ٢٠١٦/٦/٣٠ .

— بلغ قيمة المخزون في ٢٠١٦/٣٠ نحو ١٤٨ مليون جنيه منها مخزون من الزيت الخام بمبلغ ٨٥٧ مليون جنيه والباقي مخزون من الخامات والوقود وقطع الغيار متضمنة أصناف راكدة وبطيئة الحركة بنحو ٥٣١١٥٧٤٤، ١ مليون جنيه على التوالي .

وقدرت الشركة الانخفاض في قيمته في ٢٠١٦/٣٠ بنحو ١٧٦٩٠١ مليون جنيه نري عدم كفايته .

يتعين اتخاذ اللازم للتصرف الاقتصادي بالمخزون الراكد ودراسة الانخفاض في قيمته .

— أظهرت نتيجة أعمال العام خسارة نحو ٩٩٠١٢ مليون جنيه مقابل ٥٧٨ ألف جنيه ربح العام الماضي . ظهور نتيجة أعمال العام بخسارة نحو ٥٩٠١٢ مليون جنيه مقابل ٥٧٨ ألف جنيه ربح العام الماضي . وقد ساهم في ذلك تحمل الشركة نحو ٣٠ مليون جنيه زيادة في تكلفة زيت الطعام مقارنة بتكلفة العام الماضي " في حين ارتفعت المبيعات لزيادة سعر الكرتونة من (٩٩ جنيه) إلى ١٠٠ جنيه (من ٢٠١٦/١/١ حتى ٢٠١٦/٦/٣٠) بنحو ١٤ مليون جنيه " .

يتعين العمل على ترشيد التكلفة واتخاذ ما يلزم لإعادة النظر في أسعار بيع زيت الطعام طبقاً لنص البند رقم (٨) من عقد الاتفاق الخاص بمنظومة إنتاج زيت الطعام الموقع في ٢٠١٤/٦/٢١ الذي ينص على إعادة النظر في الأسعار كل ثلاثة أشهر تبعاً لأسعار الزيت والتكلفة

— قيام الشركة القابضة بتسوية اعتمادات شراء الزيت في نهاية العام بنظام متوسط التكلفة خلال العام مما أدى إلى ظهور نتائج المراكز المالية للشركة على غير حقيقتها .

نوصي بمخاطبة الشركة القابضة بتسوية كل اعتماد على حده وابلاغ الشركة بالتكلفة أولاً باول .

– بلغ إجمالي ارصدة العملاء وأوراق القبض في ٢٠١٦/٦/٣٠ نحو ٣٥٣ مليون جنيه بعد خصم المخصص لوحظ بشأنه مایلی :-
* أرسلت الشركة مصادقات في ٢٠١٦/٨/٢٠ لاصحاب ارصدة العملاء في ٢٠١٦/٦/٣٠ وهو توقيت لا يسمح لنا بتلقي أي ردود عن مدى صحتها مما حال دون التحقق من صحة هذه الارصدة .

* بلغت جملة ارصدة العملاء المدينة المتوقفة والمرحلة منذ سنوات سابقة نحو ٦٧٢ مليون جنيه قدرت الشركة الانخفاض في قيمتها في ٢٠١٦/٦/٣٠ بنحو ٦ مليون جنيه نرى عدم كفايته .
يتعين اتخاذ اللازم بشأن تلك المديونيات وإعادة دراسة قيمة الانخفاض في تلك الأرصدة ومراعاة اثر ذلك على القوائم المالية في ٢٠١٦/٦/٣٠ .

– بلغ رصيد الحسابات المدينة الأخرى في ٢٠١٦/٦/٣٠ نحو ٨٤٢ مليون جنيه يتضمن :-
* نحو ١٧١٤ مليون جنيه قيمة مديونية علي الشركة القابضة للصناعات الغذائية تمثل قيمة الزيادة في تكلفة الزيت الخام المورد للشركة من الشركة القابضة للصناعات الغذائية بنحو ٥٠ جنيه / طن لكمية ٨٣٤٢٣ طن زيت (عباد - صويا) دون وجود ما يفيد موافقة الشركة القابضة علي تحمل هذا المبلغ .
يتعين اجراء التصويب اللازم .

* نحو ٣٧١ ألف جنيه تمثل ضريبة مبيعات مستحقة علي شركة مالتى تريد عن تعاملاتها حتى عام ١٩٩٩ ، وكذا نحو ١٢٧ ألف جنيه تم سدادها لتحسين شبكة الصرف لمصنع المستخلصة منذ عام ١٩٩٧ وقد قدرت الشركة الانخفاض في قيمتها بنحو ٣٧٤ ألف جنيه ونرى عدم كفايته .

ـ المخصصات في مجملها غير كافية لمواجهة الأعباء والالتزامات المالية المتوقعة على الشركة ويراعي ضرورة تحديث دراسة المخصصات وتدعمها ومراجعة اثر ذلك على القوائم المالية في ٢٠١٦/٦/٣٠ منها:-

* بلغ رصيد مخصص الضرائب بقائمة المركز المالي في ٢٠١٦/٦/٣٠ نحو ٨٠٤ ألف جنية وبالفحص تبين :-

* وجود مطالبة ضريبية شركات الأموال عن عامي ٢٠٠٩/٢٠٠٨ ، ٢٠١٠/٢٠٠٩ بنحو ٤٤ مليون جنيه خلاف ما تم سداده لمصلحة ضرائب المبيعات بنحو ٤٢٥ مليون جنيه قيمة الضريبة علي منتج المارجرين عن الفترة من ١٩٩١ حتى ١٩٩٦ ومرفوع بشأنها دعوى قضائية .

ـ لم يتم تحميل القوائم المالية بمبلغ نحو ٣٨٦ مليون جنيه قيمة الضريبة العقارية عن السنوات ٢٠١٣ حتى ٢٠١٥ طبقاً للمطالبة الواردة من مديرية الضرائب العقارية في ابريل ٢٠١٦ من اجمالي مبلغ ٩٩١ مليون جنيه وقد وافق مجلس ادارة الشركة بالجلسة رقم ٢٥٦ المنعقدة بتاريخ ٢٠١٦/٩/٢٦ علي تحويل المبلغ السابق الاشارة اليه علي حقوق الملكية بعد العرض علي الجمعية العامة للشركة .

يتبع اجراء التسويات الازمة .

رأى المتحفظ :-

وفيما عدا تأثير ما ورد بالفقرات السابقة ، فمن رأينا أن القوائم المالية تعبر بعدلة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة في ٢٠١٦/٦/٣٠ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة .

و مع عدم اعتبار ذلك تحفظا : -
- مازالت ملاحظاتنا قائمة بشأن : -

* نظام التكاليف المطبق بالشركة في حاجة الى تطوير و دراسة لتكلفة المنتجات بمصانع الشركة الثلاث و اعادة توزيع التكلفة المباشرة وغير المباشرة على مراكز الانتاج والخدمات الإنتاجية حيث تبين وجود اختلاف جوهري في تكلفة انتاج الصنف الواحد بمختلف مصانع الشركة فضلا عن ارتفاع تكلفة معظم المنتجات عن سعر البيع مما يفقد نظام التكاليف المطبق الاهدافه لا غراض الرقابة و تقييم الاداء .

* ضرورة تدعيم نظام الرقابة الداخلية المطبق بالشركة خاصة فيما يتعلق بحسابات المخزون والعملاء والحسابات المدينه ومندوبي البيع والتوزيع والمشتريات .

* عدم الالتزام بقواعد قيد واستمرار قيد وشطب الاوراق المالية بالبورصة المصرية الصادرة في فبراير ٢٠١٤ بخصوص عدم تضمين مجلس ادارة الشركة عضوين مستقلين على الاقل .

* عدم قيام الشركة بتوفيق أوضاعها البيئية طبقا للاشتراطات الواردة بقانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ المعدل بالقانون رقم ٢٠٠٩ كما لم يتم اعداد قوائم محاسبية خاصة بالبيئة والخدمات الاجتماعية .

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى :-

تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها ، وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بـ دفاتر الشركة . وقد تم جرد المخزون ومطابقته بمعرفة إدارة الشركة فى ٢٠١٦/٦/٣٠ طبقا للأصول المرعية .

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بـ دفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالـ دفاتر .

تحرير في ٢٠١٦/٩/٢٩

مدير عام

نائب مدير الإدارة

(محاسبة / سهير الدوارد عزيز)

وكيل الوزارة

نائب أول مدير الإدارة

(محاسب / لطفي فوزي محمد عبد اللطيف) (محاسب / معین رجب عبد اللطيف)

يعتمد ،

وكيل أول الوزارة

مدير إدارة مراقبة الحسابات

(محاسب / ممدوح مشرف رزق)

عماد/ ٠٠٠٠